



شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

قطاع التكاليف والاستثمار

السادة/ البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم طيه:-

- تقرير الجهاز المركزي عن القوائم المالية المعدة طبقاً لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنة ٢٠١٥) عن

الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"





جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية - عابدين - القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

في ٣١ مارس ٢٠٢٣

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية (١) لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتتحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

(١) تم اعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٣٠.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس الإستنتاج المُتَحَفَظ :

- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٤٣,٤٨٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٢٦,٢٨٤ مليون جنيه خلال الفترة المثلثة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ١٧,١٩٩ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية ومنها الفوائد الدائنة ، إيرادات وأرباح متنوعة بنحو ٩٩,٢٠٤ مليون جنيه وبنسبة ٦٩,١٤% من الربح المُحَقَّق مما ساهم في زيادة الربح المُحَقَّق بنحو ٦٧,٩٢٠ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ٧٥,٥٦٣ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ١٨٩,٨٩% مما يشير إلى عدم دقة التقديرات بالموازنة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ .

يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط ، ومراعاة الدقة عند إعداد

تقديرات موازنة الشركة.

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٣٠٤,٧٣٩ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنو ٥٧٠,٨٥٩ مليون جنيه) ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ١٣,١٩٩ مليون جنيه ، ١٣٨ مليون جنيه ، ١,٥٩٠ مليون جنيه على التوالي.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز

المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة (أراضي) مبلغ نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه ثمن شراء ورسوم أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها الإجمالية طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي ٤ فدان ، ١٤ قيراط ، ٢١ سهم ، وفقاً لخطاب الجمعية التعاونية الإنتاجية المؤرخ ٢٠٢٣/٢/٧ والذي تضمن التعهد بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أسرع وقت ، وحتى تاريخه مايو ٢٠٢٣ لم يتم الإنتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه

بالشهر العقاري حفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ بالخطأ المبالغ التالية :
* مبلغ ٢٢٠,٢٢٠ ألف جنيهه (آلات ومعدات) قيمة Cpu طراز Pm٨٦١K خاص بمطحن كفر الشيخ وصحته مصروفات صيانة.
* مبلغ ٧٠,٩١٧ ألف جنيهه (آلات ومعدات) قيمة أكاليز تم صرفها لمطحن دسوق بكفر الشيخ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٣ وصحته مصروفات صيانة.
يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ١٣,١٩٩ مليون جنيه وقد تضمن المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ١٢,٧٠٢ مليون جنيهه يتمثل في قيمة آلات ومعدات تم شرائها منذ عام ٢٠١٩ ولم تستخدم حتى تاريخه مايو ٢٠٢٣ ، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل لم يتم الإستفادة منها أو إستغلالها.

يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول والمشتراه منذ فترات تصل لنحو أربع سنوات حتى لا تمثل أموال معطلة وتعظيم العائد على المال المستثمر فيها.

* مبلغ نحو ٩٦,٠٢٢ ألف جنيهه (آلات ومعدات) تحت مسمي ورشة طنطا يمثل قيمة مشغولات تحت التنفيذ وتلك المشغولات تم تصنيعها ولم يُكتمل تصنيعها منذ أكثر من ٥ سنوات بنسب إتمام ترواحت من ٥٠% إلى ٦٥% ، ووفقاً لمذكرة قطاع الصيانة فإنه لا توجد حاجة لها.
يتعين بحث أوجه الإستفادة منها أو عرضها على الشركات الشقيقة للإستفادة من الأموال المستثمرة فيها.

* مبلغ نحو ٣٢ ألف جنيهه (عدد وأدوات) تحت مسمي مطحن الإتحاد يمثل باقي قيمة منظومة إطفاء الحريق والبالغة نحو ٤,٢٥١ مليون جنيهه والتي تم إستلامها في ٢٠٢٢/٤/٧.

يتعين إجراء التصويب اللازم بالتعليق لحساب الأصول الثابتة (عدد وأدوات) بمبلغ ٣٢ ألف جنيهه مقابل تخفيض حساب التكوين الإستثماري مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣,٣٧١ مليون جنيهه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.

بلغ المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٣٨ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات تُقيم على أساس تكلفتها الفعلية حتي وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة بإستخدام طريقة المتوسط المتحرك " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتي تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح في تحميل تكلفة المخزون في حالات بنود المخزون " .

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة

المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماع ملك الشركة بكمية حوالى ٤,٣٨٧ ألف طن قمح أجنبي ٧٢% ، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالى ٦٥,٣٨١ ألف طن من القمح الأجنبي وحوالى ١٣٠,٦٧٢ طن من القمح المحلى ، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

يتعين الإلتزام بوضع جدول زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة

الأرصدة الفعلية للخامات على الأرصدة الدفترية وبيان مدى وجود فروق من عدمه وإجراء

التسويات اللازمة في ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

- ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٩٨٩,٦٥٣ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بما يعادل حوالى ٩٦٦,٧٣٦ ألف طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالى ٢٢,٩١٧ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٨,٩٦٥ ألف طن فقط بفارق قدره حوالى ١٣,٩٥٢ ألف طن.

يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافقاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغريلة والمخلفات المباعة إحصائياً للرقابة.

- بلغ رصيد العملاء المدينين في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٢١,٩٧١ مليون جنيه مقابل نحو ٢١,٤٣١ مليون جنيه (مدين) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، ويرجع ذلك إلى زيادة مسحوبات كبار العملاء وتأخر سداد البعض منهم لأرصدة مسحوباتهم خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٣ .
يتعين الإلتزام بكافة التعليمات المنظمة لذلك ومواعيد سداد مسحوبات الدقيق بمدة آجل قدرها شهر واحد لتحصيل مستحقات الشركة.

بلغت أرصدة النقدية بالصندوق والبنوك في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٧٨٨,٩٧٥ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

- بلغت قيمة الودائع المربوطة بالبنوك في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٠٠,٩٠٩ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلي :

* وجود تفاوت في أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك وبعضها البعض والتي تراوحت ما بين ١٠% إلى ١١,٥% .

* إنخفاض معدل عائد تلك الودائع والذي تراوح من ١٠% إلى ١١,٥% مقارنة بعائد أذون الخزانة خلال تلك الفترات والذي تراوح من ١٤,٤٥% إلى ١٧,١٠% عائد أذون خزانة ٣ أشهر وبعد خصم الضريبة ٢٠% يصبح العائد من ١١,٥٦٥% إلى ١٣,٦٨% ، ومن ٢١,٣٠% إلى ٢١,٧٥% عائد أذون خزانة سنة كاملة بدءاً من يناير ٢٠٢٣ وبعد خصم الضريبة ٢٠% يصبح العائد من ١٧,٠٤% إلى ١٧,٤٠% ، وبنسبة ٢٢% عائد أذون خزانة سنة كاملة بدءاً من فبراير ٢٠٢٣ وبعد خصم الضريبة ٢٠% يصبح العائد ١٧,٦٠% ويتصل بما سبق من إتجاه العديد من الشركات الشقيقة للإستثمار في أذون الخزانة كل ثلاثة أشهر أو سنة كاملة.

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع العمل على الحصول على عروض أسعار من البنوك المختلفة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لفرص الإستثمار وذلك لتنوع المصادر وتخفيض المخاطر وإختيار أفضل العوائد بما يعود بالنفع على الشركة ودراسة مدى إمكانية إستثمار أموال الشركة في أذون الخزانة.

- بلغت الإحتياطيات الأخرى في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٣,٧٣٠ مليون جنيه مُرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على تحليلها.

يتعين بحث ودراسة هذه المبالغ وموافقاتنا بمؤيداته.

- لم نواف بدراسة المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٣/٣/٣١ والبالغة نحو ٢٥٧,٧٩٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦٧,٨٣١ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٢/٧/١ والبالغة نحو ١٨٩,٩٦٦ مليون جنيه ، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ٧٠ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٢,١٦٩ مليون جنيه. يتعين إعداد الدراسة الوافية لإمكانية الحكم على مدي سلامة المخصصات الظاهرة في ٢٠٢٣/٣/٣١ والبالغة نحو ٢٥٧,٧٩٧ مليون جنيه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) والخاص بالمخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة حتي لا تمثل إحتياطي سري.

- بلغت أرصدة المورددين في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٢٣,٥٢٠ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٢٩٨,٨٥٧ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين عدم إجراء المطابقات اللازمة في ٢٠٢٣/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٢٩٢,٣٠٠ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٤٨,٦٥٩ مليون جنيه. يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل ، وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ والبالغة نحو ١٧,٣١٧ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٥,٩٦٤ مليون جنيه المستحق عن شهر مارس ٢٠٢٣ في أبريل ٢٠٢٣ بفارق قدره نحو ١١,٣٥٣ مليون جنيه.

يتعين ضرورة تشكيل لجنة لبحث ودراسة وتحليل الفرق الظاهر في رصيد الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

- عدم قيام الشركة بإثبات إستحقاق الضريبة العقارية لبعض وحدات الشركة الغير خاضعة لقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحمل وزارة المالية الضريبة المستحقة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة بعض الأنشطة الصناعية وذلك عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١.

يتعين دراسة ما سبق وإجراء التسويات اللازمة في ضوء قرار مجلس الوزراء السابق ذكره.

- تضمن حساب الأجر المستحقة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مكافأة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

يتعين ضرورة العرض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

- تضمنت مصروفات الصيانة (آلات ومعدات) بالخطأ مبلغ نحو ٨١٣,٧٠٢ ألف جنيه قيمة عدد ١ منخل إسطواني خاص بمطحن دسوق بكفر الشيخ وصحته التعليق لحساب الأصول الثابتة (آلات ومعدات) وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها. يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك.

- تم تحميل المصروفات في ٢٠٢٣/٣/٣١ بمبلغ نحو ١,٦٤٠ مليون جنيه تحت مسمى صندوق موازنة الأسعار والأنشطة دون الوقوف على السند القانوني لهذا الصندوق (عشرة جنيهات عن كل طن نخالة ، جنيهان عن كل طن دقيق ٧٢% فاخر، ٥٠ قرش على كل طن يتم تخزينه بشركات الصوامع والمطاحن).

يتعين بحث وتحقيق الموضوع وموافاتنا بالسند القانوني مع ضرورة إجراء المطابقة اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقة.

- تضمنت تعويضات وغرامات في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٧,١٤٤ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وذلك رغم وجود مخصص عقوبات المطاحن بمبلغ ٥ مليون جنيه وهو لا يقابله أي التزام قائم حال على الشركة الأمر الذي نري معه إنتفاء الغرض من تكوينه لمخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والإلتزامات المُحتملة والأصول المُحتملة (البنود من ١٠ إلى ١٤) وحتى لا يمثل إحتياطي سري. يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ٣,٥٨٠ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالقوائم المالية لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.

- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢٣/٣/٣١ المبالغ التالية :

* نحو ٤٦٧,٩١٥ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، ونحو ١١٥,٩٠٠ مليون جنيه خدمات مباعه منها (نحو ١٠٥,٥٥٦ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة ، نحو ٥,٦٦٧ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى) وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

* نحو ٤,٦٢٧ مليون جنيه قيمة نقلات قمح أجنبى ضمن حساب خدمات مباعه ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار

إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.

- بلغت إيرادات تشغيل للغير فى ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٤٦٧,٩١٥ مليون جنيه قيمة أجرة طحن الأقمح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنسبة ٩٨% من إجمالي الكمية المطحونة مختلفة الدرجات خلافاً لما هو وارد ببيانات الشركة (المركز الإحصائى) عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ وبفارق قدره حوالى ٣,١٢٣ ألف طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ١,٥٠٧ مليون جنيه بالخطأ ، الأمر الذى يستوجب معه تخفيض حساب إيرادات تشغيل للغير بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة فى ضوء ما سبق.

يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.

- عدم تضمين قائمة الدخل لمبلغ نحو ٦٧٦,٠٩٠ ألف جنيه قيمة نقلات قمح أجنبى بتاريخ

٢٠٢٣/٣/٣١ من الشركة العامة للصوامع والتخزين عن شهر مارس ٢٠٢٣ بالفواتير أرقام من

٢٩٢٦ إلى ٢٩٢٩ ، وذلك بالمخالفة لما ورد بالإيضاح رقم (٤-١١) الخاص بتحقيق الإيراد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بتعليه مبلغ ٦٧٦,٠٩٠ ألف جنيه لحساب الإيرادات (خدمات

مباعه) مقابل حسابات العملاء (الشركة العامة للصوامع والتخزين).

- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ حيث تبين ما يلي :

* إدراج مبلغ نحو ٩,٧٣٤ مليون جنيه كمتمم حسابى بحساب أرصدة الدائنون والأرصدة

الدائنة.

* عدم تضمين القائمة لمبلغ ٨٠٨,٥٦٦ ألف جنيه قيمة مُتحصلات من بيع أصول ثابتة.
يتعين إجراء التصويب اللازم وإعادة تصوير قائمة التدفقات النقدية على حقيقتها مع

مراعاة أثر كافة التعديلات على القوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١.

- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بالعمل على تطوير نظام التكاليف المتبع بالشركة وضرورة دراسة أسباب خسائر الأنشطة والعمل على تلافيها ، إلا أنه بمراجعة قوائم

تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ تبين ما يلي :

* أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصى بتطويره.

* عدم وجود قائمة تكاليف خاصة بنشاط الإستثمار العقاري والخاص بإدارة الفندق والقاعات حيث تم إضافة إيرادات قاعة جاردينيا والبالغة نحو ٣,٧٦٦ مليون جنيه ومصروفات القاعة

والبالغة ٢,٦٨٢ مليون جنيه على نشاط التخزين بالصوامع.

* أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٢٧,٢٧١ مليون جنيه منها ما يلي :

• نحو ١١,٩٦٩ مليون جنيه خسائر نشاط المخازن.

• نحو ١,٢٨٧ مليون جنيه خسائر مطحن سلندرات بنها.

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفه الذكر لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات ، وإتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع.

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

الإستنتاج المتحفظ :

وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها ومنها تكوين مخصصات بمبلغ ٧٠ مليون جنيه لا يقابلها أي إلتزام فلم ينم إلى

علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١ ، ومن صور ذلك يلي :

* تضمن الإيضاح الخاص بهيكل رأس المال وجود أسهم مرهونة ومجمدة عددها ٤٢٥٦٢٧ سهم دون تفصيلها إلى أسهم مُجمدة عددها ٤٢٥٠٩٢ سهم وأسهم مرهونة عددها ٥٣٥ سهم ، كما لم يتضمن الإيضاح وجود أسهم مُتحفظ عليها بلغت حوالي ١,٩٨٩ مليون سهم وفقاً لقرار لجنة التحفظ والتصرف في أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين.

* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) ، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧).

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي جميع ما سبق.

- تضمن مخزون قطع غيار في ٢٠٢٣/٣/٣١ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٥٥٢,٩٨١ ألف جنيه (طبقاً لحصر الشركة وبيانات الشركة المسلمة لنا) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة العمل على سرعة الإستفادة والتصرف في ذلك المخزون.

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد وبطيء الحركة والعمل على التصرف الإقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل ، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٣/٣/٣١ المبالغ التالية :

* مبلغ ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩٠/١٩٩١ عبارة عن بواقي الحصص النقدية ، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) رغم ما أوصت به الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاته الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.

يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين.

* نحو ١,٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد من أحد المشتريين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعى بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة.

- تضمن حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٢٧,٤٦٨ ألف جنيه يتمثل فى مبلغ ٢٢٥,٥٥٠ ألف جنيه بواقي حصة مجلس الإدارة ، مبلغ ١,٩١٨ ألف جنيه بواقي حصة عاملين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

يتعين الإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة مع

مراعاة أثر ذلك عند إعداد حساب التوزيع المقترح للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

- بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمُنفذ منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ تبين ما يلى :

* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ١٨,٠٧% إلى ٩٩,٧٣%.

* إنفاق مبلغ نحو ٥,٤ مليون جنيه على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية ، ومن ذلك (إحلال وتجديد وحدات المركز الرئيسي ، مخازن وشون وورش ومستودعات ، إحلال وتجديد صوامع الشركة ، إحلال وتجديد مخابز الشركة).

يتعين العمل على الإستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إعتمادات البنود الأخرى ،


مع ضرورة إعتداد ما تم إنفاقه على بعض المشروعات التي لا توجد مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الإستثمارية.


- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوى الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.

تحريراً في ٨ / ٥ / ٢٠٢٣

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة


(محاسب/ المعتر بالله محمد محمد)


(محاسب / علي سيد علي)